المرحلة الثانية من المفاوضات

دخلت عملية السلام في الشرق الاوسط مرحلة جديدة اثر انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الثلاثين من تشرين الاول (ديسمبر) ١٩٩١، وكان طبيعياً ان تدور النشاطات السياسية الفلسطينية كافة حول أعمال المؤتمر، وان تطغى أخبار الوفد الفلسطيني المفاوض على ما عداها من اخبار سياسية. فالحدث بحدّ ذاته شكّل نقلة نوعية لم يشهد الصراع العربي ـ الاسرائيلي مثيلاً لها من قبل.

وازاء ما أحدثته تلك النقلة من ردود فعل داخلية، وما تمخّضت عنه من تساؤلات مشروعة، عقد المجلس الثوري لـ «فتح» دورة اجتماعاته العادية يوم الاربعاء الموافق في الرابع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، بحضور الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وأعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح». وقد قدّم الرئيس عرفات تقريراً سياسياً شاملاً شارحاً، بالتفصيل، القرارات التي تمّ اتخاذها في الأطر الشرعية الفلسطينية، وصولاً الى مؤتمر مدريد للسلام.

وفي ختام أعماله، أكد المجلس الثوري، في بيانه، على «وحدة الموقف الفلسطيني في الداخل والخارج تحت قيادة م.ت.ف. وعمودها الفقري حركة «فتح». ودعا البيان الى «ضرورة رصّ الصفوف الوطنية، وقطع دابر الفتنة، وتفويت الفرصة على عدوّنا، الذي يحاول بث الفرقة وتقسيم الصفوف لينفّذ أغراضه التوسّعية والعدوانية» (وفا، تونس، ١٩٩١/١٢/٥).

وفي السياق ذاته، رأت أوساط اعلامية فلسطينية، ان عوامل قوة الموقف الفلسطيني، ذاتياً، لا تزال تتركّز على الانتفاضة وانجازاتها، ومن ثمّ «قدرة الطرف الفلسطيني على تعطيل أي حل»، وذلك عبر الانسحاب من عملية السلام «حينما لا يخدم ذلك تكتيكات العدو، أو يشكّل أحد مطالبه غير المعلنة، بل أداة ضغط عليه، وبحيث يرجح ميزان الربح والخسارة كفّة مثل هذه الخطوة. أمّا موضوعياً، فان عناصر قوة الموقف الفلسطيني هي في موطن ضعف وثغرات موقفي الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل» (احمد عبدالحق، فلسطين الثورة، نيقوسيا، ١٩٩١/١٢/٢٢).

ومقابل ما لاقاه القرار الفلسطيني بالمشاركة في مؤتمر مدريد وتسمية الوفد المفاوض الى مدريد وتشكيل الوفد الاستشاري من تأييد واسع، فقد برز موقف فلسطيني رافض للمشاركة في مؤتمر مدريد، تمثّل في الرفض الذي عبّر عنه موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية. فقد أعلنت الأولى رفضها لمشاركة م.ت.ف. في مؤتمر مدريد جملة وتفصيلاً، موضحة ان رفضها للمؤتمر لا يأتي «لرغبة في الرفض أو التماين، أو لمجرّد العناد، بل لأننا [الشعبية] نعرف النتيجة التي تريد الولايات المتحدة الاميركية بلوغها؛ وقلنا: اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية والمجتمع الدولي جادّين في الوصول الى حل عادل وشامل، فان عليهم العمل لتطبيق قرارات الشرعية الدولية، كلها، وعقد مؤتمر دولي تحضره الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وبقية الاطراف المعنيّة بما فيها م.ت.ف. باعتبارها، دون سواها، الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» (الهدف، دمشق، ١٩٩١/١١/١٠). وتأسيساً على ذلك، قرّرت الجبهة الشعبية تعليق عضوية مندوبها في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. معلّلة قرارها هذا برغبتها في عدم تحمّل «مسؤولية الخط السياسي الخاطىء الذي اتخذته وتتخذه القيادة المتنفّذة». وفي السياق ذاته، لفت الأمين العام للجبهة الشعبية، د. جورج حبش، الانتباه الى «ان هذه الخطوة، قد تكون بداية او مؤشراً لمزيد من الخطوات الاجرائية والاحتجاجية المندرجة تبعاً لما ستتخذه القيادة [الفلسطينية] من خطوات ومواقف في اتجاه تكريس الخطة الاميركية، لكنها، في